مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية
Forum For Economic Studies and Research Journal
المجلد 10 / العـدد: 01 (2026)، ص181 - 196

الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة: عرض التجربة السودانية

Islamic bonds as a mechanism for financing the public budget deficit: A case study of the Sudanese experience

عباس خديجة

مخبر (MQEMADD)، جامعة الجلفة، الجزائر، khadidja.abbas@univ-djelfa.dz

تاريخ الاستلام: 2026/02/12 **تاريخ القبول: 2026/05/14**

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى ابراز دور الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي لعجز الموازنة العامة ولتحقيق هذا الهدف وللإجابة على الإشكالية المطروحة، تم عرض الجوانب النظرية المتعلقة بالصكوك الإسلامية وعجز الموازنة العامة، ولمعالجة موضوع تمويل عجز الموازنة العامة بالصكوك الإسلامية تم عرض تجربة رائدة في هذا المجال المتمثلة في التجربة السودانية تم عرض واقع الصكوك الإسلامية في السودان و تحليل تطور شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) وصكوك الاستثمار الحكومية(صرح) ومسار تطور عجز الموازنة العامة وتحليل نسبة مساهمة الصكوك الإسلامية في تغطية العجز الموازنة العامة في السودان .

وخلصت الدراسة إلى ان الصكوك الإسلامية تعتبر أداة تمويلية ناجحة لسد عجز الموازنة العامة، إذ أن التجربة السودانية في مجال الصكوك الإسلامية أثبتت نجاحها كبديل تمويلي إسلامي لتمويل عجز الموازنة العامة عوض التمويل التقليدي وذلك لما توفره من موارد مالية لتمويل العجز وتجنب الاثار التضخمية للتمويل التقليدي.

الكلمات المفتاحية: صكوك الإسلامية، عجز الموازنة، تجربة سودانية، شهادات المشاركة الحكومية (شهامة)، صكوك الاستثمارات الحكومية (صرح)،

تصنيف JEL: XN1، XN2

Abstract:

This study aims to highlight the role of Islamic bonds (Sukuk) as a financing alternative for the public budget deficit. To achieve this objective and address the central question, the theoretical aspects related to Islamic bonds and the public budget deficit were presented. To examine the financing of the public budget deficit through Islamic bonds, a pioneering experience in this field—the Sudanese experience—was presented. The study explored the current state of Islamic bonds in Sudan, analyzed the development of government participation certificates (Shahama) and government investment bonds (Sarh), traced the evolution of the public budget deficit, and analyzed the contribution of Islamic bonds to covering the deficit in Sudan.

The study concluded that Islamic bonds are a successful financing tool for addressing the public budget deficit. The Sudanese experience with Islamic bonds has proven their success as an Islamic financing alternative to conventional financing, given the financial resources they provide to finance the deficit and avoid the inflationary effects of conventional financing.

Keywords: Islamic bonds, budget deficit, Sudanese experience, government participation certificates (Shahama), government investment bonds (Sarh)

***Key Words**: Islamic bonds, budget deficit, Sudanese experience, government participation certificates (Shahama), government investment bonds (Sarh)*

***JEL Classification:** XN1 ،XN2*

1. **مقدمة:**

تعد الصكوك الإسلامية من أبرز الأدوات المالية التي شهدت تطورا في إطار الصناعة المالية الإسلامية، إذ تمثل بديلا تمويليا فعالا للأدوات التقليدية القائمة على الفائدة الربوية، وقد عرفت انتشارا واسعا خلال العقود الأخيرة، سواء من حيث تنوع هياكلها أو من حيث توسع نطاق استخدامها وذلك لما توفره من اليات تمويلية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، تؤدي الصكوك الاسلامية دور الوسيط المالي بين المدخرات المحلية واحتياجات التمويل من خلال تعبئة الموارد وتوجيهها نحو مشاريع استثمارية وتنموية حقيقية، وقد أثبتت كفاءتها في استقطاب رؤوس الأموال عبر صيغ متعددة، كالمشاركة والمضاربة والإجارة والسلم وغيرها، مما يمنحها مرونة أكبر مقارنة بالسندات التقليدية التي تقوم على أساس الإقراض بالفائدة، ويستوجب هذا التنوع دراسة أثرها على في دعم التنمية الاقتصادية، خاصتا في مجال مساهمتها في تمويل الموازنة العامة وتحقيق الاستقرار المالي.

ان الموازنة العامة أداة أساسية تعتمد عليها الدولة في إدارة مواردها ونفقاتها للتأثير على الاقتصاد، وتعكس توجهاتها الاقتصادية والاجتماعية، غير أن تفاقم العجز في الموازنة العامة في ظل الاختلال التوازن بين الإيرادات والنفقات يمثل تحديا جوهريا أمام العديد من الدول، إذ تبحث الحكومات عن بدائل تمويلية فعالة لتغطية هذا العجز دون الاخلال بالاستقرار الاقتصادي.

وفي إطار البحث عن أفضل الصيغ والبدائل الفعالة لتغطية عجز الموازنة العامة برزت الصكوك الإسلامية كخيار تمويلي واعد وبديل الشرعي لتغطية عجز الموازنة، من خلال تعبئة المدخرات المحلية وتمويل المشاريع العامة بعيدا عن الاليات الاقتراض، وقد أثبتت العديد من التجارب الدولية نجاحا في مجال اصدار الصكوك الإسلامية تؤكد كفاءتها في تمويل عجز الموازنة العامة، وتعد السودان من الدول الرائدة في هذا المجال إذ توسعت الحكومة السودانية في الية اصدار الصكوك الإسلامية لتوفير التمويل اللازم للتنمية الاقتصادية، الا أن الوضع الاقتصادي كان ومازال يتعرض إلى هزات اقتصادية، بالإضافة الى عدم الاستقرار سياسي حال دون حل المشكلات الاقتصادية فكان لابد من القيام بدراسة للتعرف على دوره الصكوك الإسلامية في تغطية العجز الموازنة العامة وهذا لتحقيق الأهداف والسياسات والغايات الاقتصادية .

- إشكالية البحث :

-ما مدى فعالية الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة في السودان؟

وتتفرع عن الإشكالية الرئيسية الى الاسئلة الفرعية كالتالي:

-ما لمقصود بالصكوك الإسلامية وما أهميتها؟

-فيما تتمثل أسباب عجز الموازنة العامة؟

-هل يمكن للصكوك الإسلامية أن تكون الخيار الأمثل لتمويل عجز الموازنة العامة في السودان ؟

- فرضيات البحث:

- تتمثل الصكوك الإسلامية بأنها عبارة عن وثائق تصدر باسم مالكها بفئات متساوية القيمة لإثبات حق مالكها في الموجودات الصادرة بموجبها، ويمكن ان تلعب دورا مهم تعبئة الموارد وفي تمويل الاقتصاد

- الطرق التقليدية غير كافية لتغطية عجز الموازنة العامة للدولة لذا تسعى الدول للبحث عن مصادر تخضع لضوابط الشرعية والإسلامية لتمويل العجز ولا سيما اللجوء الى الصكوك الإسلامية.

- تعتبر الصكوك الإسلامية الية فعالة بتشجيع وتوجيه الموارد المالية لتمويل عجز الموازنة العامة في السودان.

-أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الرئيسة التالية:

-الالمام بالجوانب النظرية الصكوك الإسلامية

-التعرف على أسباب عجز الموازنة العامة

-التعرف على البدائل التي يقدمها الاقتصاد الإسلامي في تغطية عجز الموازنة العامة والمتمثلة في الصكوك الإسلامية

-كما تهدف الدراسة الى عرض وتقديم تجربة السودان من اجل استخلاص النتائج والاستفادة منها

- منهجية البحث:

تماشيا مع الموضوع، وللإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، الوصفي من خلال وصف المفاهيم العامة للصكوك الإسلامية، وعجز الموازنة العامة، وذلك من خلال جمع المعلومات، والتحليلي من خلال الاعتماد على بعض الإحصائيات والبيانات التي تم جمعها من مصادر مختلفة ولاسيما تقارير البنك المركزي للسودان وتحليل أدائها.

2. مفاهيم حول الصكوك الإسلامية وعجز الموازنة

1.2 الصكوك الإسلامية

1.1.2.تعريف الصكوك الإسلامية

- تعتمد الصكوك الإسلامية على التوريق الإسلامي المتمثل في التصكيك، والمقصود به:"تحويل الأصول المدرة للدخل غير السائلة الى صكوك متداولة بضمان هذه الأصول، ليتم تداولها في الأسواق المالية مع الأخذ بعين الاعتبار ضوابط التداول". (كريم محمد 2023، صفحة30)

- تتمثل الصكوك " في تداول وإصدار الأدوات المالية الاسلامية بضوابطها وشروطها مبتناة على مشروع انتاجي استثماري يزيد من استعمال الأرض بالصلاح والإصلاح للعباد والبلاد وغيرهم ويقطع دائر ودابر الفساد والإفساد فيها، ويدر دخلا" (أبو بكر توفيق 2015، صفحة29 - 31)

2.1.2 خصائص الصكوك الإسلامية: للصكوك الإسلامية مجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلي: (أدهم ابراهيم 2014، صفحة54 - 55)

- يتم تحديد قيمة الصكوك الإسلامية وفقا لما ينص عليه القانون أو ما يرد في نشرة الإصدار.
- تعكس قيمة الصكوك حصة شائعة في ملكية الأصول الخاصة بها، بما تتضمنه من حقوق والتزامات.
- تتمتع بعض الصكوك بإمكانية التداول وفق ضوابط وشروط محددة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- الصكوك غير قابلة للتجزئة في مواجهة الشركات؛
- تمنح الصكوك حصة معلومة في ملكية حقيقية قائمة على أصول أو منافع محدودة.
- يلتزم حامل الصك بتحمل المسؤولية في حدود قيمة الصك الذي يملكه
- يحق لحملة الصكوك المشاركة في ملكية موجودات المشروع، مع التمتع بكافة الحقوق المرتبطة بذلك، بما في ذلك حق الرقابة والمتابعة.
- يتمتع أصحاب الصكوك بحق المشاركة في الأرباح وفق النسب المحددة في نشرة الإصدار، كما يتحملون الخسائر بنسبة الخسارة بنسبة مساهمتهم في رأس المال.

- تصدر الصكوك بصيغ شرعية متعددة، مثل الإستصناع أو الاجارة أو المضاربة أو السلم، وتخضع في إصدارها وتداولها لأحكام وضوابط شرعية تنظمها بدقة
- تعد الصكوك أداة تمويل تدرج ضمن أساليب التمويل خارج الموازنة، إذ لا تحتاج الجهة المصدرة الى تشغيلها مباشرة، وذلك أن عملية اقتناء الأصول تتم بواسطة حملة الصكوك (المستثمرين) الذين يتولون تمويلها مقابل تملك حصص

3.1.2. أهمية الصكوك الاسلامية

ان الصكوك من الأدوات المالية التمويلية تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية فهي أداة مرنة تتوفق مع المستجدات الاقتصادية، وتتمثل أهميتها فيما يلي:

- تعد من الأدوات التمويلية المهمة لتنويع مصادر الأموال الذاتية وتوفير والسيولة اللازمة للمؤسسات والحكومات التي تحتاج إليها. تعتبر الصكوك الإسلامية أداة مالية مستحدثة، ولذلك فهي تحتاج إلى ضرورة صياغة ووضع الإطار التشريعي لها، لضمان تنظيم التعامل بها وتوحيد أسس المعاملات بهذه الأداة حتى لا تتعدد وتختلف وجهات النظر، ويكون الإطار التشريعي هو الذي يضمن توحيد نظم التعامل في الواقع القانوي والعمل. (كتاف 2014، صفحة85 86)
- إن الصكوك الإسلامية يعزز الأسواق المالية الإسلامية بتقديمها للأسهم، وتدعم البورصة وبالتالي تسهيل حركة الأموال بأكثر حرية.
- تعد الصكوك الإسلامية بديلا للتمويل التقليدي (سندات الخزينة، وأدوات الدين العام) في تمويل مشاريع التنموية لتلبية احتياجات الدولة.
- تساهم الصكوك الإسلامية في دعم والارتقاء بالاقتصاد الإسلامي علميا ونظريا، علميا من خلال رفع الحرج الديني على المستثمرين ونظريا فهي بجانب البنوك وشركات الأمين الإسلامية تكمل الاقتصاد (زياد جلال 2012، صفحة 69)

2.2 عجز الموازنة العامة

1.2.2تعريف عجز الموازنة العامة: (كرودي 2013، صفحة 296)

- يقصد بعجز الموازنة العامة للدولة بأنه" تلك الوضعية التي تعجز الإيرادات العامة للدولة عن تغطية اجمالي النفقات يحث يفوق حجم الانفاق العام حجم الإيرادات العامة "
- ويعرف بأنه تلك الحالة التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة.
- ويعرف أيضا أنه: "زيادة النفقات النهائية على الإيرادات النهائية

3.2.2أسباب عجز الموازنة العامة

أسباب حدوث عجز الموازنة العامة تعود الى سببين هما زيادة النفقات العامة وتراجع الإيرادات العامة للدولة كما يلي: (دردوري 2013، صفحة 105 - 107)

-زيادة النفقات العامة: من الأسباب الأساسية التي تؤثر في زيادة النفقات العامة للدولة ما يلي:

- توسع مساحة نشاط القطاع العام، وبالتالي الوزن النسبي للإنفاق العام الاستثماري في اجمالي الرأسمال الثابت، ويتعلق التزايد بمتطلبات التنمية خاصة في المراحل الأولى لها والتي تتطلب توجيه كم كبير من الإنفاق الاستثماري الى مشروعات البنية الأساسية وأيضا تدعيم الهيكل الصناعي.
- زيادة نسبة النفقات العامة الموجهة للخدمات الاجتماعية كالإسكان، التعليم الصحة والضمان الاجتماعي، وهذا راجع الى التزايد الكبير في نمو معدلات السكان وبالتالي زيادة الطلب المحلي.
- زيادة الدعم السلعي والإنتاجي وزيادة الانفاق العام على الاستهلاك.
- اتساع وتزايد نمو العمالة الحكومية حيث زاد عدد الموظفين والعاملين في القطاع الحكومي، ولقد ترتب عن تزايد العمال والموظفين زيادة الأجور والمرتبات وهذا ما أدى الى النمو المتزايد في الانفاق العام جراء نمو العمالة الحكومية
- رجوع الدولة الى انتهاج سياسة التمويل بالعجز وذلك كأداة من أدوات تمويل التنمية، بمعنى أنه تلجأ الدولة الى الإصدار النقدي الجديد، حيث ينجز عن هذه السياسة زيادة الأسعار وارتفاع معدلات التضخم وبالتالي وقوع الدولة في عجز الموازنة العامة.
- تزايد النفقات العامة جراء زيادة الانفاق العسكري، خصوصا تلك النفقات المخصصة لاستيراد الأسلحة، حيث تتجلى لنا الزيادة في النفقات العامة جراء الانفاق العسكري لأن استيراد الأسلحة يكون غالبا بالعملة الأجنبية.
- نمو النفقات العامة بسبب زيادة تكاليف الدين العام سواء كان محلي أو خارجي، فدفع الفوائد المستحقة على الديون الداخلية والخارجية يؤدي الى زيادة ونمو النفقات العامة وبالتالي زيادة تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة.

-**تراجع الإيرادات العامة للدولة:** من بين أهم العوامل التي تؤدي الى تراجع وتباطؤ معدلات نمو الإيرادات العامة ما يلي:

- زيادة حالة التهرب الضريبي الناتج عن اتساع حجم الاقتصاد الموازي من جهة، ولضعف كفاءة الإدارة الضريبية.
- انخفاض حصيلة الضرائب المباشرة وذلك لكثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية.
- ارتفاع نسبة الضرائب غير المباشرة الى اجمالي الموارد الحكومية حيث يعود السبب الى ضألة حجم النشاط الاقتصادي والدخل القومي، وبالتالي ضالة الفرص المتاحة لزيادة الاعتماد على الضرائب المباشرة، حيث أن الضرائب غير المباشرة ذات أثر تضخمي، ذلك جراء ارتفاع الأسعار بسببها من جهة وافتراض توجيه حصيلتها للإنفاق العام الاستهلاكي حيث أن التضخم له أثر كبير في زيادة معدلات عجز الميزانية العامة.
- عدم تطور النظام الضريبي وجموده يساهم في إضعاف موارد الدولة السيادية، فبقاء النظام الضريبي متخلفا يؤدي الى عدم استجابتها (النظم الضريبية) الى زيادة ونمو الإيرادات مع الدخل القومي، إضافة الى ذلك فإن الأنظمة الضريبية مليئة بالاستثناءات والتعقيدات التي تضعف حصيلتها وبالتالي تراجع الإيرادات العامة.

- زيادة أهمية الضرائب على قطاع التجارة والخارجية وذلك لما للضرائب من مكانة هامة بالنسبة لقطاع التجارة الخارجية، حيث أن لها وزنا نسبيا متزايد بالنسبة للإيرادات العامة، ولكن مع عدم استقرار الأسعار وذلك ما يؤدي الى نتيجة سلبية على جانب الإيرادات وبالتالي التأثير على الميزانية العامة للدولة. وهناك أيضا عامل من العوامل التي تؤدي الى تباطؤ في معدلات نمو الإيرادات وهو الضعف الكبير الذي تتسم به الطاقة الضريبية، والتي يعبر عنها بحصيلة الضرائب بجميع أنواعها وذلك مقارنة بالناتج المحلي ويعود السبب في ذلك الى تدني متوسط دخل الفرد، وعدم العدالة الضريبية حيث أن أصحاب الدخول الكبيرة وأصحاب الأملاك الكبيرة لا يخضعون للضرائب لما لهم من نفوذ، وذلك ما ينقص من حصيلة الضرائب وبالتالي التباطؤ في زيادة إيرادات الدولة العامة.

3. التجربة السودانية في تمول عجز الموازنة العامة بالصكوك الإسلامية

تعد تجربة إصدار الصكوك الإسلامية في السودان من التجارب الرائدة في مجال المعاملات المالية الإسلامية حيث برزت كآلية تمويلية فاعلة في ظل تزايد الضغوط على المالية العامة وتراجع الإيرادات الحكومية، وقد دفع هذا الواقع السودان الى البحث عن مصادر تمويل داخلية بديلة فكان من بينها الصكوك الإسلامية التي تبنتها كأداة لتعبئة الموارد، وفي هذا السياق أصدرت الحكومة السودانية سنة 1995قانون صكوك التمويل باعتباره خطوة أولى لتنظيم عملية إصدار الصكوك وتوظيفها في عجز الموازنة. في السودان

ولتقييم مدى مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة يتطلب البحث عرض واقع الصكوك الإسلامية في السودان ووضعية الموازنة العامة في السودان لبيان فترة عجز الموازنة العامة في السودان ثم نعرض مساهمة الصكوك (شهامة وصرح) كمصدر تمويل داخلي خلال الفترة (2009-2021) وبيان مدى فعاليتها في تغطية العجز المالي.

1.3 و اقع الصكوك الإسلامية في السودان:

تعد السودان من الدول التي تبنت نموذج الصيرفة الإسلامي قائم على أحكام الشريعة الإسلامية اذ اعتبرت تجربته في مجال اصدار الصكوك الإسلامية محطة بارزة في مسار تطوير أدوات التمويل الإسلامي، وقد اثبتت هذه التجربة قدرا ملحوظا من النجاح، خاصة في المراحل الأولى لتطبيقها، في البداية نعرض إصدارات الصكوك الإسلامية في السودان وتطور اهم الصكوك الإسلامية في السودان (شهامة وصرح) من حيث عدد الشهادات المباعة وقيمتها خلال الفترة (2000-2021)

1.1.3 إصدارات الصكوك الإسلامية في السودان

تتمثل إصدارات الصكوك الإسلامية في السودان فيما يلي:

- **شهادة مشاركة المصرف المركزي (شمم)**: قام البنك المركزي السوداني في عام 1999بإصدار شهادات مشاركة المصرف المركزي (شمم) وهي وثيقة إسلامية قابلة للتداول والهدف من إصدار هذه الشهادة هو تنظيم السيولة النقدية في الاقتصاد السوداني مع بداية كل ميزانية عامة للدولة، ولكن تم تصفية هذه الشهادة عام 2004بسبب انخفاض فعاليتها في إدارة السيولة. (رحماني و ديليمي 2019، صفحة 10)

- **شهادات مشاركة الحكومية (شهامة):** وهي عبارة عن شهادات تقوم على أساس صيغة المشاركة، وتصدرها وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي منذ عام 1999نيابة عن حكومة السودان ويتم تسويقها عبر شركة السودان للخدمات المالية المحدودة وشركات الوكالة المعتمدة، وهي شهادات قصيرة الاجل مدتها عام.

وتهدف شهادات شهامة الى استقطاب المدخرات القومية وتشجيع الاستثمار، توفير أداة لبنك السودان المركزي تتفق مع احكام الشريعة الإسلامية لإدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي وسد عجز الموازنة العامة من موارد حقيقية، تطوير أسواق رأس المال المحلية والإقليمية، تحقيق عائد مجزي للمستثمرين من خلال مشاركتهم في مكون الشراكة الذي يحتوي على أكثر الشركات كفاءة وذات أداء مالي وإداري عال، هذا بالإضافة الى تمكين الاستدانة من بنك السودان المركزي، يتحدد العائد على الشهادات وفق الأداء المالي لمكون الشراكة، وعلاوة على ذلك تقبل هذه الشهادات كضمان من الدرجة الأولى مقابل التمويل الممنوح من المصارف. (بنك السودان المركزي 2019، صفحة 77-78)

-شهادات إجارة البنك المركزي(شهاب): في عام 2005تم اصدار صكوك إيجارة البنك المركزي (شهاب)وهي صكوك مالية تم إصدارها على صيغة الإيجارة وذلك بغرض تمكين بنك السودان المركزي من إدارة السيولة وتوفير فرص استثمارية تحقق ربحا لحملة هذه الصكوك عن طريق تصكيك أصول البنك المركزي وعرضها للمستثمرين وتتكون من العقارات المملوكة لبنك السودان المركزي في الخرطوم والولايات والتي تم بيعها لشركة السودان للخدمات المالية(الوكيل)، واستأجرت هذه الأصول المصككة لبنك السودان المركزي، يوزع العائد من الايجار ب95%لحملة الصكوك و5%للشركة الوكيل. وانتهت سنة 2014. (رحماني و ديليمي 2019، صفحة11)

-صكوك الاستثمار الحكومية (صرح):

بدأ العمل بإصدار هذه الصكوك بواسطة شركة السودان للخدمات المالية في العام 2003بناءا على صيغة المضاربة، ويتم إدارتها وتسويقها في السوق الأولية عبر الشركة والشركات الوساطة المالية المعتمدة، ويتراوح أجل هذه الشهادات ما بين 2-6سنوات.

تهدف صكوك الاستثمار الحكومية (صرح)الى تجميع المدخرات القومية وتشجيع الاستثمار، وإدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي عبر ما يعرف بعمليات السوق المفتوحة، وتطوير أسواق رأس المال المحلية، وتوظيف المدخرات في التمويل الحكومي لمقابلة الصرف على مشروعات البنى التحتية وقطاعات الصحة والتعليم والمياه في ولايات السودان المختلفة، وتقليل الأثار التضخمية (بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الحادي والستين (2021)، 2021، صفحة 93)

شهادات إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول (شامة): (السعيد و سناء 2017، صفحة 191) بداء العمل بها سنة 2010وهي

عبارة عن صندوق استثماري متوسط الأجل، تم إنشاءها بغرض حشد موارد المستثمرين، عن طريق عقد الوكالة الشرعية، لتوظيفها في شراء أصول مصفاة الخرطوم وتأجيرها لوزارة المالية إجارة تشغيلية لتحقيق عوائد، وتهدف إلى:

- توسيع عرض الأوراق المالية المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية من خلال إضافة أو أوراق مالية جديدة
- تطوير صناعة الصناديق الاستثمارية في البلاد.

شهادات إجارة أصول الشركة السودانية لنقل الكهرباء (نور): تهدف شهادات نور الى إصدار أدوات مالية (صكوك) لغرض توفير فرص استثمارية تحقق ربحا لحملة هذه الصكوك بتصكيك أصول الشركة السودانية لنقل الكهرباء وعرضها للمستثمرين بالإضافة الى توفير موارد نقد أجنبي مناسبة للدولة بجانب تطوير صناعة الصناديق الاستثمارية في البلاد . (أحمد و حفوظة 2017، صفحة168)

2.3. تطور تداول الصكوك الإسلامية في السودان

لاقت شهادات المشاركة الحكومية(شهامة) وصكوك الاستثمارات الحكومية (صرح) قبول كبير من قبل المستثمرين والمتعاملين في السوق حيث ساهمة في تمويل المشاريع البنى التحتية وتمويل العجز الموازنة إلا أن شهادة المشاركة الحكومية كان لديها الحظ أوفر في عدد وقيمة مبيعاتها.

والجدول التالي يوضح عدد الشهادات المباعة وقيمتها لكل من (شهامة) و(صرح) خلال فترة (2000- 2022).

الجدول 1: تطور الصكوك الإسلامية في السودان خلال الفترة (2000-2022)

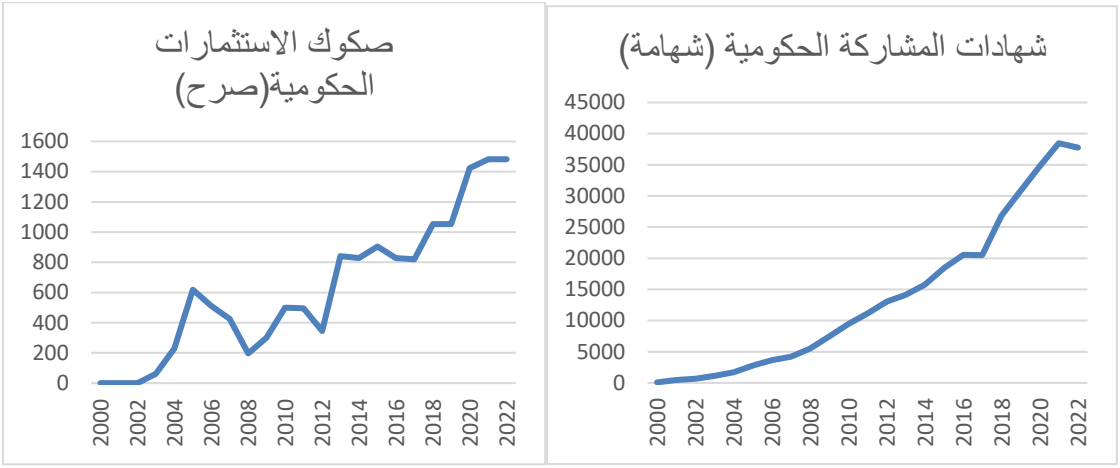
السنة	صكوك (شهامة)		صكوك (صرح)	
	عدد الصكوك المباعة	القيمة (مليون جنيه)	عدد الصكوك المباعة	القيمة (مليون جنيه)
2000	153.530	76.8	-	-
2001	875.830	437.9	-	-
2002	1.288.040	644.02	-	-
2003	2.262.270	1.131.1	600.000	60
2004	3.362.197	1.681.1	1.280.000	228
2005	5.575.274	2.787.6	6.194.908	619.5
2006	7.288.217	3.644.1	5.131.675	513
2007	8.446.201	4.223.1	4.250.102	425
2008	11.022.653	5.511.3	1.969.143	197
2009	14.765.179	7.432	3.000.000	300
2010	18.904.639	9.452.3	5.000.000	500
2011	22.279.547	11.139.7	4.962.501	496
2012	26.051.660	13.025.9	3.450.754	345
2013	28.268.735	14.134.4	8.413.256	841.3
2014	31.645.804	15.773.0	8.279.969	828.0
2015	36.892.037	18.446.0	9.042.101	904.2
2016	41.110.428	20.555.21	8.291.901	829.2
2017	41.007.023	20.503.50	8.195.403	819.5
2018	53.684.542	26.842.3	10.524.097	1.052.4
2019	61.684.542	30.842.3	10.524.097	1.052.4
2020	69.566.067	34.783.0	14.244.515	1.424.4
2021	76.921.831	38.461.0	14.823.543	1.482.3
2022	75.495.781	37.748.0	14.823.543	1.482.4

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: (حمو 2017، صفحة 230 - 232)

(بنك السودان المركزي، التقارير السنوية (2003 -2021) 2003 - 2021)

(البنك السودان المركزي 2023، صفحة 101)

الشكل 1: تطور صكوك الإسلامية (شهامة، صرح) في السودان خلال الفترة (2000-2022)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول 1

من الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن حجم تداول الشهادات المشاركة الحكومية(شهامة) في ارتفاع مستمر إلا انه كان بوتيرة متباطئة نظرا لحداثة التجربة من جهة والاعتماد على أدوات التمويل الإسلامي المنظمة من جهة أخرى إذ سجل حجم التداول 768مليون جنيه سنة2000، ليسجل 5511.3مليون جنيه سنة2008 لاعتماد السودان على عائدات البترول ونظرا لفائض المحقق في الموازنة العامة ولم يكن للصكوك الإسلامية دور فعال في تلك الفترة، إلا ان الفترة(2009الى2014) سجلت نموا سريعا نتيجة زيادة عدد شهادات شهامة المباعة إذ أصبحت الأداة الرئيسية لإدارة الدين المحلي، تأثرت الإصدارات (شهامة)بالضغوط المالية خاصتا بعد انفصال جنوب السودان في سنة 2011، نظرا لعجز الموازنة العامة زاد حجم إصدارات وتداول شهامة و نتيجة للأوضاع الاقتصادية والسياسية التي عاشتها السوان، عرفت المرحلة (2015-2022) عدم الاستقرار ليتراجع تداول شهامة من 38.461مليون جنيه سنة 2021الى 37.748مليون جنيه سنة 2022، رغم هذا التذبذب الا أن شهادة المشاركة الحكومية (شهامة)حاضرة كأداة تمويلية.

أما فيما يخص صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) فهي حديثة النشأة بالمقارنة بشهادات المشاركة الحكومية (شهامة) فقد بدأت صكوك الاستثمار الحكومية بإصدارات محدودة و ضعف الاقبال بسبب ضعف الوعي الاستثماري وتفضيل الحكومة للأدوات قصيرة الأجل خلال الفترة(2003الى 2008) اذ سجل 60مليون جنيه سنة2003 ليرتفع الى619.5مليون جنيه سنة 2005 لتتراجع الى 197مليون جنيه سنة2008، لتعرف ارتفاع تدريجي في عدد الصكوك وقيمتها لتسجل 841.3 مليون جنيه سنة 2013 كنتيجة حتمية لاستخدام صكوك صرح في تمويل مشاريع وأصول حكومية، أما الفترة 2014الى 2022 سجلت تذبذب مقارنة بشهامة تارة في ارتفاع وتارة أخرى انخفاض، تراجع الى 828.0 مليون جنيه سنة2014 ليرتفع الى 904.2مليون جنيه سنة 2015، ليستقر عند10.524.097سنتي 2018و2019أما سنة 2021و2022إستقر عند 1.482.3مليون جنيه.

ومنه نستنتج أن شهادة المشاركة الحكومية (شهامة) مستعملة أكثر من صكوك الاستثمار الحكومية (صرح)

3.3 وضعية الموازنة العامة في السودان خلال الفترة (2000 -2022)

تعتبر الموازنة العامة أهم أدوات السياسة المالية التي تنتهجها الدولة لتحقيق الأهداف العامة للاقتصاد الوطني، من خلال تعبة الموارد وتوجيهها نحو أولويات الانفاق العام والجدول التالي يوضح أداء الموازنة العامة للسودان خلال الفترة (2000-2022)

الجدول 2: أداء الموازنة العامة للسودان خلال الفترة (2000 –2022)

العام	الإيرادات العامة	الانفاق العام	الموازنة العامة (عجز/فائض)
2000	3.340	3.125	215
2001	3.652	3.428	224
2002	4.722	3.770	952
2003	7.036	5.663	1.403
2004	10.239	7.936	2.304
2005	12.184	10.435	1.749
2006	15.075	14.713	362
2007	17.941	15.986	1.955
2008	24.708	25.985	-1.277
2009	20.045	24.941	-4.895
2010	20.737	28.324	-7.586
2011	22.766	32.193	-9.426
2012	22.168	29.821	-7.653
2013	34.311	40.768	-6.456
2014	51.227	55.652	-4.425
2015	54.499	61.476	-6.976
2016	57.864	69.099	-11.234
2017	77.054	91.368	-14.314
2018	124.946	162.792	-37.846
2019	164.836	211.057	-46.221
2020	264.593	462.797	-198.204
2021	1524.808	1597.616	-72.808
2022	2.828.903	3.189.463	-478.888

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: (وراق علي و وراق ناصر 2017، صفحة105)

(بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الخامس والخمسون 2015، صفحة 99)

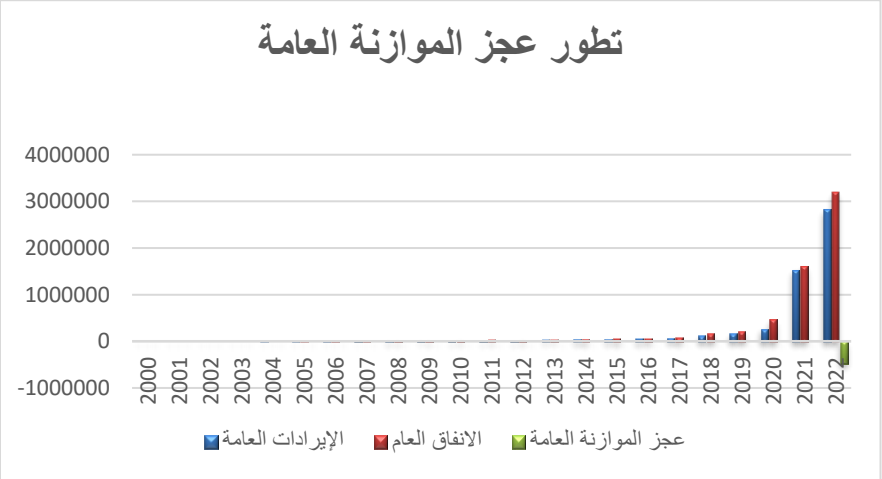
(بنك السودان المركزي، التقرير السنوي السابع والخمسون 2017، صفحة 118)

(بنك السودان المركزي، التقرير السنوي التاسع والخمسون 2019، صفحة 103)

(بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الحادي والستين(2021) 2021، صفحة 126)

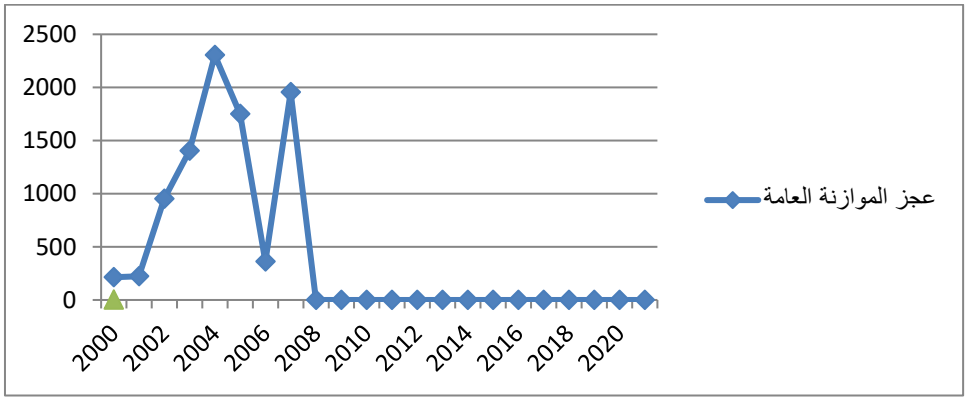
من خلال الجدول السابق يمكننا الحصول على تطور عجز الموازنة العامة للسودان للفترة (2008-2022)

الشكل 2: تطورعجز الموازنة العامة للسودان للفترة(2008-2022)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول 2

الشكل 3: تطوررصيد عجز الموازنة العامة في السودان للفترة (2008-2022)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول 2

من الجدول 2 والشكل 2و3 نلاحظ أن السودان عرفت تحسن في الوضع المالي واستقرار نسبيا لذا فإن الموازنة العامة في السودان حققت فائض للفترة (2000الى 2007) إذ ارتفع رصيد من 215مليون جنيه سنة 2000الى1955مليون جنيه سنة 2007لنمو الإيرادات العامة على الانفاق العام وذلك نتيجة التطبيق العديد من السياسات والإجراءات والإصلاحات الضريبية والمالية ودخول عائدات البترول السوداني والضريبة على القيمة المضافة كأهم موردين للإيرادات العامة، وسجلت الموازنة العامة عجزا للفترة(2008-2022) لتجاوز الانفاق العام الإيرادات العامة، في حين شهد أقل قيمة له 1277- مليون جنيه سنة 2008 يعود ذلك الى انخفاض الإيرادات البترولية وذلك نتيجة للانخفاض الكبير في الأسعار العالمية للبترول الناتج عن الازمة المالية العالمية، ليرتفع العجز الى 9.426مليون جنيه سنة 2011ثم الى7.653مليون جنيه سنة2012 لانفصال جنوب السودان أدى الى فقدان 75%من عائدات النفط الذي ذهب الى جنوب السودان، مما أثر سلبا على الإيرادات العامة، وارتفاع النفقات نتيجة ارتفاع الانفاق الأمني والدعم الحكومي، ليستمر عجز الموازنة العامة كنتيجة لارتفاع التضخم وتدهور قيمة الجنيه السوداني وجائحة كورونا، ليبلغ ذروته سنة 2022ب 478.888مليون جنيه، ونتيجة للأوضاع السياسية غير المستقرة منذ 2023 أثرت على الأداء الاقتصادي وتنفيذ الموازنة العامة ولهذا لم تتوفر بيانات تنفيذ الميزانية بشكل تفصيلي في المصادر المتاحة وتأخر اصدار التقارير السنوية لبنك السودان المركزي إلا أن الاحصائيات تشير أن نسبة عجز الموازنة بقيت مرتفعة إذ سجل عجز بنسبة حوالي1.4%من الناتج المحلي الإجمالي سنة2023وفقا لمعطيات وزارة

المالية نتيجة لارتفاع الانفاق العام مقابل الإيرادات وتراجع النشاط الاقتصادي بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة في البلاد.

4.3 مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة في السودان خلال الفترة (2009-2021)

اهتمت السودان بالصكوك الإسلامية كأداة ومصدر مهم لتمويل العجز الموازنة العامة فقامت بإصدار شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) وصكوك الاستثمارات الحكومية (صرح)، والجدول التالي يوضح حجم مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الميزانية العامة خلال الفترة (2009-2021)

الجدول 3: مساهمة الصكوك (شهامة وصرح) في تمويل عجز الموازنة في السودان للفترة (2009-2021)

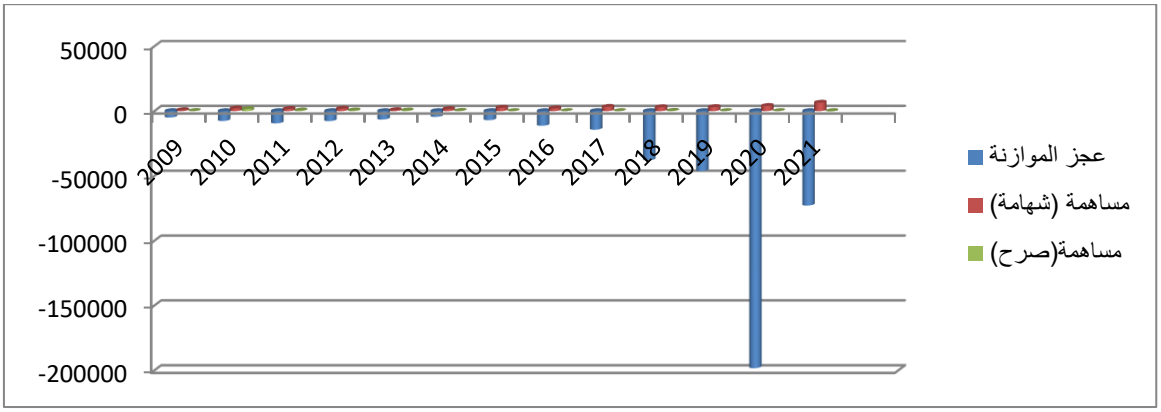
الوحدة: مليون جنيه

السنوات	عجز الموازنة العامة	صكوك (شهامة)		صكوك (صرح)	
		الأداء المحقق	نسبة التغطية%	الأداء المحقق	نسبة التغطية%
2009	(4.895)	749.0	15.3	95	1.94
2010	(7.586)	2.020.0	26.6	1.662	21.9
2011	(9.426)	1.687.5	17.9	521.5	5.5
2012	(7.653)	1.886.3	24.6	501.2	6.5
2013	(6.456)	738.7	11	495.7	8
2014	(4.425)	1.611.6	(36)	173.1	(4)
2015	(6.976)	2.611.2	37	(50.3)	(1)
2016	(11.234)	2.109.4	18.8	(206.4)	1.8
2017	(14.314)	3.276	(23)	(163)	(1)
2018	(37.846)	3.011	8.0	206	0.5
2019	(46.221)	3.100	6.7	0	0.0
2020	(198.204)	3.959	2.00	(212)	(0.11)
2021	(72.808)	6.469	8.89	(200)	(0.27)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (بنك السودان المركزي، التقارير السنوية للسنوات 2009 -2021)

من الجدول السابق يمكننا الحصول على الرسم البياني التالي:

الشكل 4: تطور تمويل عجز الموازنة العامة بصكوك شهامة وصرح في السودان للفترة (2009-2021)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول 3

من الجدول3 والشكل4 نلاحظ أن شهادات المشاركة الحكومية (شهامة)لها دور فعال في تغطية عجز الموازنة العامة خلال معظم سنوات الدراسة، فقد بلغت نسبة مساهمتها في تمويل العجز حوالي 15.3%سنة2009، وارتفعت الى 26.6%سنة 2010، ثم سجلت تذبذب خلال الفترة 2011الى 2017بين الارتفاع والانخفاض، حيث سجلت 24.6%سنة2012و37%سنة 2015قبل أن تسجل تراجع في السنوات التالية، وخلال الفترة 2018الى 2021، وعلى الرغم من الارتفاع الكبير في حجم العجز، تراجعت نسبة مساهمة شهامة الى مستويات منخفضة نسبيا 6.7%سنة 2019و2%سنة 2020و8.89%سنة 2021، مما يدل على تأثرها بالاختلالات الاقتصادية الكلية خاصتا التضخم وللأوضاع السياسية غير المستقرة وقد بلغ متوسط نسبة مساهم شهادات المشاركة الحكومية (شهامة)خلال الفترة(2009-2021) نسبة 9.06%.

أما صكوك الاستثمارات الحكومية (صرح) بلغ متوسط نسبة مساهم صكوك الاستثمارات الحكومية (صرح) خلال الفترة(2009-2021) نسبة 3.05%، وكانت مساهمتها في تغطية عجز الموازنة العامة ضعيفة مقارنة بصكوك (شهامة) فقد ساهمة في تمويل العجز كأقصى حد بمعدل 21.9% لتمويل العجز سنة 2010، إلا أنها شهدت تراجعا ملحوظا في السنوات اللاحقة وسجلت نسبا سالبة في بعض السنوات (2014و2017و2020و2021) هذا التراجع في تغطية عجز الموازنة العامة يعكس ضعف الاقبال عليها ومحدودية إصدارها في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية غير المستقرة.

5.3 تقييم التجربة السودانية

تعد السودان دولة رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية، مما طور سياساتها الاقتصادية وحثها على البحث وتجديد الأدوات المالية الإسلامية لتوفير السيولة وتمويل عجز الموازنة العامة بعيدا عن الأدوات المالية القائمة على الربا

1.5.3 إيجابيات استخدام الصكوك الإسلامية لتمويل عجز الموازنة العامة في السودان

يمكن إيجازها في النقاط التالية: (براضية 2016، صفحة 282)

- من أهم ما يميز شهادات مشاركة البنك المركزي "شمم" هو أن البنك المركزي مستعد لشرائها متى طلب منه ذلك، وهذا أمر يسهل على البنوك التي بحوزتها هذه الشهادات بيعها عند حاجتها الى السيولة.
- تعتبر من الأصول السائلة لما لها من درجة سيولة عالية وسوق يضم البنوك والمؤسسات المالية.
- ساهمة الصكوك السودانية في تثبيت دعائم وتطوير سوق الخرطوم للأوراق المالية، والذي انعكس بالإيجاب على الاقتصاد السوداني وحجم تداول البنوك والمؤسسات المالية فيه.
- تعطي الشهادات أرباح شبه ثابتة لفترات معينة وهذا يساعد على التخطيط للأرباح في المستقبل.
- ساهمت الصكوك في الرفع من مستوى التمويل المقدم من البنوك وحجم التداول هذه الأخيرة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
- أصبحت شهادات إجارة البنك المركزي "شهاب" بديل لشهادات مشاركة البنك المركزي "شمم" وكأداة واعدة لإدارة السيولة، وما يؤكد هو نسبة حيازة البنوك الإسلامية على هذه الشهادات، غير أنه تم تصفيتها عام 2014.
- ساهمة صكوك الاستثمار في تمويل التنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بمختلف ولايات السودان

-

2.5.3 سلبيات استخدم الصكوك الإسلامية لتمويل عجز الموازنة العامة في السودان

يمكن إيجازها في النقاط التالية: (براضية 2016، صفحة283)

- لا يغطي قانون صكوك التمويل الحالي عمليات تصكيك الأصول من حيث تكييف العلاقة بين الشركة ذات الغرض الخاص وضوابط المنشئ وعمليات بيع الأصول وجوانب حالات إدارة فائض وعجز السيولة الرجوع للمنشئ.
- ضعف تصنيف السودان من قبل وكالات التصنيف العالمية، وهذا بدوره يؤثر على قرارات المستثمرين.
- في ضل التوجه العالمي نحو تقليص دور الدولة في الاقتصاد، وبالتالي خصخصة المؤسسات الحكومية، فان هذه الشهادات تصبح محدودة من حيث القيمة والعدد وبالتالي فان الاستمرارية في استخدامها كأداة لإدارة السيولة قد تكتنفها بعض المصاعب.
- ارتفاع تكاليف الصكوك بسبب اضطرار البنك المركزي الى تأسيس شركة حكومية لإدارة إصدار هذه الصكوك.
- التكلفة الجد عالية لشهادات مشاركة البنك المركزي "شهامة" في ضل استدانة الدولة عبر هذه الشهادات وخصخصة معظم الأصول الحكومية.
- تصدر الصكوك بفئات كبيرة نسبيا للحد من عدد المكتتبين فيها بغرض خفض التكاليف الإدارية لتمويل عجز الموازنة العامة، الامر الذي أدى الى حرمان أصحاب المدخرات الصغيرة من الاستثمار في هذه الصكوك.

4. الخاتمة:

حظيت قضية عجز الموازنة العامة اهتمام واسع من قبل الاقتصاديين وصناع القرار والمؤسسات الدولية، العالم لاسيما الدول النامية ، نظرا لما يترتب عليها من اختلالات اقتصادية تؤثر سلبا في مسار التنمية وتحد من كفاءة السياسات المالية ومع تزايد حدة العجز وعدم كفاية الأساليب التقليدية في معالجته، اتجهت العديد من الدول الى البحث عن بدائل تمويلية أكثر فاعلية واستدامة، من بينها أدوات التمويل الإسلامي بإعتباره أحد الحلول الممكنة لتغطية العجز بعيدا عن الاليات التقليدية.

وتعد تجربة السودان من التجارب الرائدة في توظيف الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل عجز الموازنة العامة، حيث برزت شهادات المشاركة الحكومية (شهامة)وصكوك الاستثمارات الحكومية (صرح)كأهم الأدوات المستخدمة في تعبئة الموارد الداخلية وتغطية عجز الموازنة العامة، وقد سعت هذه الدراسة الى تحليل واقع الصكوك الإسلامية في السودان، وتتبع مسار تطورها بالإضافة الى دراسة تطور عجز الموازنة العامة خلال فترة البحث، وتقييم مدى مساهمة صكوك (شهامة)و(صرح)في تمويل هذا العجز.

نتائج الدراسة:

- الصكوك الإسلامية من الأدوات المالية الإسلامية، وهي وثيقة لها قيمة متساوية وتعد أداة بديلة لصيغ التمويل التقليدية لتغطية عجز الموازنة العامة بدلا القروض الربوية لتعبئة الموارد المحلية وتمويل الانفاق الحكومي وتحقيق التنمية الاقتصادية.

- يحدث عجز الموازنة عند تجاوز الانفاق العام الإيرادات العامة نتيجة زيادة الإصدار النقدي أو ارتفاع الانفاق الاستهلاكي والعسكري أو نتيجة تراجع الايرادات لتراجع الضرائب أو نتيجة لعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، وعوامل خارجية من أسباب عجز الموازنة العامة
- تجربة السودان رائدة في مجال الصكوك الإسلامية فقد تم اصدار شهادة مشاركة المصرف المركزي (شمم)و شهادات مشاركة الحكومية (شهامة)، شهادات اجارة البنك المركزي (شهاب)وصكوك الاستثمار الحكومية (صرح)وشهادة اجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول (شامة)، إلا أن السودان تعتمد على شهادات مشاركة الحكومية (شهامة) وصكوك الاستثمار الحكومية (صرح) في تعبئة الموارد الداخلية وتغطية عجز الموازنة العامة.
- سجل الموازنة العامة للسودان فائض في الفترة 2000الى 2007، ثم سجلت عجز مستمرا من 2008الى 2021وتم تغطية العجز من خلال صكوك شهامة وصرح، إذ سجل متوسط نسبة تغطية صكوك (شهامة)خلال الفترة (2009-2021) نسبة 9.06%، أما الصكوك (صرح) بلغ متوسط نسبة تغطية العجز خلال الفترة (2009-2021) نسبة 3.05%، فهي نسبة ضعيفة مقارنة بالصكوك شهامة نظرا للإقبال كبير كأداة قصيرة الاجل
- السودان واجهة عدة صعوبات من بينها انخفاض أسعار النفط وانفصال جنوب السودان سنة2011 وعدم الاستقرار السياسي الظروف الصعبة التي عرفته المنطقة مما أثر على تفاقم عجز الموازنة العامة
- ان الاعتماد الصكوك الإسلامية لتغطية العجز ونجاحها مرهون بالاستقرار السياسي البيئة المصرفية الإسلامية وتطور الأسواق رأس المال وتوفير البيئة التنظيمية والتشريعية الملائمة لعمل الصكوك الإسلامية.
- ان التجربة السودانية ناجحة في مجال الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي إسلامية لتغطية عجز الموازنة العامة ولو بسبة قليلة عوض التمويل الربوي من خلال تعبئة موارد مالية تساهم في تغطية الانفاق العام رغم الظروف الصعبة للسودان

-الاقتراحات

وعلى ضوء النتائج المذكورة، يمكننا تقديم جملة من الاقتراحات تتلخص فيما يلي:

- ضرورة نشر الوعي لدى الافراد والمؤسسات وهذا بترويج ثقافة الاستثمار بالمعاملات المالية الإسلامية بتكثيف الملتقيات والندوات في مجال الاستثمار بالصكوك الإسلامية كبديل للتمويل التقليدي لاستقطاب قاعدة واسعة من المتعاملين
- يجب على الدول الاستفادة من تجربة السودان في مجال تمويل عجز الموازنة بالصكوك الإسلامية وتجنب المعيقات التي واجهت هذه الدول وتهيئة البيئة المناسبة لإصدار وتداول الصكوك بما فيها انشاء وتطوير الأسواق المالية وتوسيع نطاق عمل المصارف الإسلامية.
- ضرورة سن وتحديث القوانين التشريعية والتنظيمية لإصدار وتداول الصكوك الإسلامية وتشجيع المؤسسات الاقتصادية على اصدار الصكوك ومنح امتيازات كالإعفاء الضريبي.
- ضرورة توحيد فتوى شرعية دولية تلم بكل جوانب اصدار وتداول الصكوك الإسلامية.

5. قائمة المراجع:

أبو بكر توفيق , فتاح .إستثمار الصكوك الإسلامية وهيمنتها على الأوراق المالية العالمية المعاصرة (دراسة موضوعية في واقع المالية العالمية) .الاولى .الاردن: دار النفائس للنشر والتوزيع, 2015.

البنك السودان المركزي. "تقرير تطورات الاقتصاد السوداني للعام 2023." السودان، 2023.

الدماغ زياد جلال. الصكوك الإسلامية و جورها في التنمية الاقتصادية. الطبعة الاولى. الاردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012.

بريكة السعيد، و مرابطي سناء. "دور الصكوك الاسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية -تجربة السودان أنموذجا-." مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، 30 جوان, 2017: 191.

بن خليفة أحمد، و الأمير عبد القادر حفوظة . "مساهمة الصكوك الاسلامية في تحسين عجلة التنمية بالجزائر "تجربة السودان نموذجا"." اقتصاديات الاعمال والتجارة، أوت, 2017: 168.

بنك السودان المركزي. "التقارير السنوية (2003 -2021)." السودان، 2003 - 2021.

بنك السودان المركزي» .التقارير السنوية للسنوات «. السودان, 2009 -2021.

بنك السودان المركزي. "التقرير السنوي التاسع والخمسون (2019)، ." السودان، 2019.

بنك السودان المركزي. "التقرير السنوي التاسع والخمسون." السودان، 2019.

بنك السودان المركزي. "التقرير السنوي الحادي والستين (2021)، ." السودان، 2021.

بنك السودان المركزي. "التقرير السنوي الحادي والستين(2021)." السودان، 2021.

بنك السودان المركزي. "التقرير السنوي الخامس والخمسون." السودان، 2015.

بنك السودان المركزي. "التقرير السنوي السابع والخمسون." السودان، 2017.

جلال الدين أدهم ابراهيم . الصكوك والأسواق المالية الإسلامية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية. الطبعة الاولى. مصر: دار الجوهرة للنشر والتوزيع، 2014.

حكيم براضية. "دور الصكوك الاسلامية الحكومية في ادارة السيولة وتمويل الموازنة العامة دراسة تجربة السودان:2008-2015." مجلة المعيار، ديسمبر, 2016.

زغبي حمو. "تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بالصكوك الاسلامية تجربة بعض الدول الاسلامية والغربية(أطروحة دكتوراه)." كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر3، 2017.

سناء رحماني، و فتيحة ديليمي. "الصكوك الإسلامية كبديل غير تقليدي للتمويل." مقدمة من الملتقى الوطني حول النظام المالي واشكالية تمويل الاقتصاديات النامية. المسيلة: جامعة محمد بوضياف، 2019. 10.

شافية كتاف. "أهمية الصكوك الاسلامية في تنشيط الاسواق المالية." مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2014: 85- 86.

صبرينة كرودي . "تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي (التوظيف-القروض)،." مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، ديسمبر, 2013: 296.

عبد السميع الزهري كريم محمد . الصكوك المالية الإسلامية. مصر: دار حميثر للنشر والترجمة، 2023.

لحسن دردوري. "عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي." مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، ديسمبر, 2013: 105 - 107.

وراق علي، و وراق ناصر. "أثر عرض النقود على العجز المزدوج في السودان خلال الفترة (1996 - 2014)." مجلة الدراسات المعاصرة، 2017: 105.